جامعة الدول العربية
مكتب الوفد الدائم لدى الامم المتحدة
866 United Nations Plaza, Suite 494, New York, NY 10017

كلمة جامعة الدول العربية

يلقيها

المستشار وائل ناصر الدين الأسد

مدير إدارة العلاقات متعددة الأطراف

أمام

اللجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة برنامج

عمل الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإتجار غير المشروع

بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

نيويورك 9 – 2006/1/20

كلمة جامعة الدول العربية ألقيها

المستشار وائل ناصر الدين الأسد مدير إدارة العلاقات متعددة الأطراف

أمام اللجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

السـيد الرئيس،،،

يسعدني في البداية أن أضم صوتي إلى من سبقوني في تهنئتكم على انتخابكم رئيساً للجنة التحضيرية لمؤتمر المراجعة. وإنني على ثقة أن رئاستكم الحكيمة وخبراتكم المتميزة ستقودنا في هذا الاجتماع إلى الخروج بنتائج هامة تحظى بقبول جميع الأطراف

السـيد الرئيس ،

على الرغم من أن أسباب وحجم وأبعاد مشكلات الاتجار غير الشرعي في الأسلحة الصغيرة تتفاوت من دولة لأخرى في المنطقة العربية ، وأن بعضها يعاني بشدة منها بينما البعض الآخر أبعد ما يكون عنها، إلا أن هناك وعياً متزايداً بين الدول العربية بأن هذه المشكلة، بوصفها مشكلة عابرة للحدود أحياناً، تتطلب تنسيقاً إقليميا لدعم الجهود الوطنية. لذا بدأت الدول العربية -في إطار جامعة الدول العربية- بدراسة أبعاد المشكلة لتحديد إحتياجاتها والتنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي ، ووضعت أولى لبنات التعاون الإقليمي في هذا المجال من خلال إنشاء نقطة الإتصال الإقليمية بجامعة الدول العربية. وأود هنا أن أنوه أن الدول العربية قد أحرزت تقدماً واضحاً في وضع أسس التعاون الإقليمي، وهو دليل واضح على تزايد الوعي في المنطقة العربية بأهمية التصدي لهذه المسألة، وأهم هذه الجهود:

أولاً: قام كل من "مجلس وزراء الداخلية العرب" و"مجلس وزراء العدل العرب"، بالتعامل مع المشكلة ومعالجة الجانب التشريعي منها ضمن الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، وقد نجم عن هذا الاهتمام إقرار قانون عربي نموذجي للأسلحة والذخائر والمتفجرات عام 2002.

ثانياً: منذ إقرار برنامج العمل عام 2001 قامت (14) دولة عربية بإنشاء نقاط اتصال وطنية. ومن المتوقع زيادة العدد قبل مؤتمر المراجعة.

ثالثاً: ركزت جامعة الدول العربية في المراحل الماضية على زيادة الوعي بأبعاد المشكلة ، وعلى تحديد الاحتياجات الوطنية ، وكذلك على بناء قدراتها كمنظمة إقليمية في هذا المجال حتى تتمكن من تقديم المساعدة للدول الأعضاء والتنسيق بينهم ، وذلك على النحو التالي:

- قامت جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمم المتحدة بعقد مؤتمر تحت عنوان "متابعة تنفيذ الدول العربية لبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة"في

ديسمبر 2003 بمقر الأمانة لجامعة الدول العربية. ولقد مثل مؤتمر القاهرة في ديسمبر 2003 نقطة تحول هامة في تحديد الدول العربية لاحتياجاتها.

- وفي ضوء مؤتمر القاهرة الذي حدد بين أمور عديدة الحاجة لبناء القدرات على المستوى الإقليمي، قامت حكوماتا ألمانيا وسويسرا بدعم وتمويل جزء من المرحلة الأولى لتأسيس نقطة الاتصال الإقليمية في الجامعة العربية. والجامعة العربية تعرب عن تقديرها لهذا الدعم الهام.

- في سبتمبر 2004 اتخذ مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته العادية (122) القرار رقم (6447) والمعنون "التنسيق العربي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة".

- في أكتوبر 2004 قامت الأمانة العامة بإنشاء نقطة اتصال إقليمية وكانت أولى نشاطاتها عقد اجتماع للخبراء بهدف وضع إطار عمل وأهداف نقطة الاتصال الإقليمية.

السـيد الرئيـس،،

منذُ إسبوعين عقدت نقطة الاتصال الإقليمية "الاجتماع الأول لنقاط الإتصال الوطنية العربية المعنية بمكافحة الاتجار غير المشروع فى الأسلحة الصغيرة". وتم التوصل فيه إلى عدد من التوصيات الهامة التي تهدف إلى تعميق التنسيق على المستوى الإقليمي، ومنها عقد إجتماع سنوي لنقاط الاتصال بهدف التنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات، والطلب من جامعة الدول العربية عقد دورات تدريبية إقليمية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وإنشاء قاعدة بيانات عربية وشبكة معلومات إقليمية، إضافة إلى البحوث والدراسات وحملات التوعية. وستعرض هذه التوصيات على مجلس الجامعة العربية لإقرارها وللنظر في إمكانية إدماج بعد الأسلحة الصغيرة في نشاطات الأمانة العامة التنموية.

السـيد الرئيس ،

خمسة سنوات قد مضت تقريباً منذ إقرارنا لخطة عمل الأمم المتحدة فى 2001 ، ولا شك أن مؤتمر المراجعة الأول يمثل فرصة هامة لتقييم الموقف، فكما أن هناك إنجازات هامة قد تحققت وتقدم ملحوظ في تنفيذ برنامج العمل في مناطق عديدة ، إلا أن هناك أيضاً تأخر في التنفيذ ومشكلات تعترض التقدم على المستويات الثلاث: الوطنية والإقليمية والدولية. إن الأرقام الدولية المتداولة حول أبعاد هذه المشكلة ما زالت أرقاماً مفزعة وغير مقبولة رغم كل ما تم إنجازه. لذا فإننا نعي تماماً أن ما تم تحقيقه ليس كافياً وأن علينا جميعاً توفير الظروف المناسبة والتعاون الدولي لتنفيذ برنامج العمل بما يتناسب والظروف التي تحكم العمل في كل منطقة، وبما يمكننا من توسيع قاعدة الاستفادة من الخبرات الدولية لدعم الجهود الوطنية والإقليمية في المناطق والدول التي تحتاج دعماً فنياً ومادياً لتطوير قدراتها على مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة

لقد تكاتف المجتمع الدولي لمكافحة ظاهرة الاتجار غير الشرعي في هذه الأسلحة حتى تمّ تبني "برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومحاربة وإزالة التجارة غير الشرعية في الأسلحة الصغيرة بكل جوانبها" عام 2001. وبالرغم من وضوح المشكلة والمعاناة الانسانية المصاحبة لها ، إلا أن الوصول إلى إقرار برنامج العمل لم يكن سهلاً بل مر عبر طريق طويل من المفاوضات الشاقة حتى أمكننا التوصل إلى وثيقة مقبولة من الأطراف كافة وإن كانت لاترضي طموحات الجميع. وهي في النهاية نموذج واقعي للحلول التي يمكن المجتمع الدولي أن يتوصل إليها عبر العلاقات المتعددة الأطراف. لذا فإن الحفاظ على هذه الوثيقة الهامة- باعتبارها المرجعية الأساسية - وتعميق جهود تنفيذها ، وعدم طرحها مرة أخرى لأي تفاوض جديد تعتبر أموراً هامة وحيوية يجب أن نحافظ عليها حتى لا يتعرض الجهد الدولي كله في هذا المجال إلى التراجع.

السـيد الرئيـس،،

لقد أكدت الدول العربية على استمرار إلتزامها بالموقف الموحد الذي اتخذته خلال "مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه عام 2001" والذي وافق المؤتمر عليه وضمنه في برنامج العمل في الفقرات 9 و10 و11 و12 و17، خاصة ما يتعلق بضرورة الحفاظ على الأولويات الدولية في مجال نزع السلاح وهي إزالة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وحق الشعوب في تقرير مصيره خاصة تلك الواقعة تحت الاحتلال ، وحقها في الدفاع عن النفس ، وأخيراً أكدت ضرورة معالجة الأسباب الحقيقية للنزاعات المسلحة والمتمثلة في المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية وغيرها . وأنها في إطار هذا الالتزام العربي والدولي، تسعى إلى تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة وتدعم وتشارك في الجهود الدولية الرامية لتحقيق ذلك.

السـيد الرئيـس،،

إن نجاح جهود جامعة الدول العربية يستند بشكل رئيسي إلى تنامي إقتناع الدول العربية الأعضاء وتصميمها في هذا المجال. ويسعدني في ختام كلمتي، أن أتمنى لكم كل التوفيق في إدارة أعمال هذه اللجنة التحضيرية الهامة.

شـكراً سـيدي الرئيـس ،،،